إشراف/
بليغ الحطابي

الى محافظ حجة:

سنان .. يطالب بالتعويض وليس المماطلة

■ رغم التوجيهات الواضحة من مجلس الوزراء والجهات المختصة الى الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني وفرعها بمحافظة حجة بتعويض الأخ سنان محسن شمسان مقابل الأرض التي أخذتها الدولة لصالح حديقة الظهرين محافظة حجة، بحسب القانون، خاصة وأنه قدم كل الوثائق المطلوبة منه إلا أنه وحتى اللحظة لم يعتمد تعويضه اللازم عن أرضه.

بدورنا نطالب الاخ فريد مجور محافظ محافظة حجة والهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني أن تضع حداً لكل هذه المماطلة وتعويض المذكور بحسب القانون خاصة وان وثائقه مكتملة، وهناك توجيهات واضحة بذلك من الجهات العليا، أو إطلاق أرضيته بدلاً من إنهاكه بين المكاتب باطلاً..!■

حسين حازب لـ« الميثاق » :

ابناء الجوف اكثر استعداداً لتحقيق التطور المنشود لمحافظتهم

▷ حمّل بصراحة متناهية الاسباب التي تقف وراء الاختلالات الادارية والأمنية التي تعاني منها محافظة الجوف مَن اسماهم بالفاشلين في الأجهزة المحلية وبعض الاجهزة المركزية.. مؤكداً أن الخلل ليس في الجوف وانما لدى هؤلاء الفاشلين.. مطالباً إياهم أن يواجهوا أنفسهم بالحقيقة.

إنه الشيخ حسين حازب محافظ الجوف الذي منح «الميثاق» جزءاً من وقته للحديث عن هموم ابناء المحافظة:

w dA˙ oOu ›Œu vO fÎUL

□ نظراً للفترة البسيطة التي مرت منذ تعيينكم محافظاً لمحافظة الجوف.. هل لنا التعرف على أبرز المهام والأجندة التي تتعاطون معها اليوم؟

– حقيقة منذ أن أصدر فخامة الرئيس علي عبدالله صالح قراره القاضي بتعييني محافظاً للجوف شعرت بثقل الأمانة وحجم المسؤولية الوطنية التي القاها على عاتقي وهذه الثقة جعلتني ومعي السلطة المحلية نعمل سوياً من أجل تحقيق الاهداف المنشودة التي يتطلع اليها أبناء الجوف وهي غايات مازالت تحتاج الى الكثير من الاهتمام والجهد لتحقيق التنمية والرعاية الكاملة لأبناء المحافظة.

ولا أخفيكم ان قرار تعييني قد جعلني أمام مهام ومسؤوليات تتطلب درجة عالية من الاستعدادية والقدرة والكفاءة في التعامل معها.

□ ألستم معنا بأنها تتطلب مجهوداً أكبر ليس على مستوى السلطة المحلية وإنما على مستوى الدولة والحكومة؟

– هذا كلام منطقي وموضوعي وأؤكد لكم سنتضاعف الجهود في مواجهة الصعوبات وعدم الاعتراف بالمحبطات.. وثقة القيادة بنا تحتم علينا المزيد من البذل والعطاء والاجتهاد في خدمة العمل المحلي، وكذا العمل على ردم الهوة بين الدولة والناس إن وجدت، وبفرض هذا على تمثيل الدولة من قبل أي مسؤول مهما كان كبيراً او صغيراً عدم السماح بإضعاف هيبتها.

متطلبات المواطنين

□ هل هذا يعني أن هيبة الدولة في الجوف ضعيفة؟

– اقصد ان نقوم بتنفيذ برامجنا وخططنا أولاً بأول، لأن اي ضعف في أداء السلطة تجاه الايفاء بمتطلبات المواطنين من شأنه ان يضعف هيبة السلطة، هذا إذا ما أخذنا في الاعتبار الواقع الذي تعيشه محافظة الجوف وهو واقع يجعلها من أكثر المحافظات في حاجة ماسة الى المزيد من المشروعات التنموية والخدمية، حتى يتم القضاء تماماً على كافة ترسبات ومخلفات التخلف والجهل والتي تعد من أبرز المشكلات التي تنتج من وقت لآخر اختلالات في الواقع.

□ على ماذا تعولون تحقيق نجاح مهامكم في الجوف؟

– أعول على الرعاية والاهتمام الكبير الذي يوليه فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بمحافظة الجوف وحرصه على ان تنال هذه المحافظة حقها من خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أعول أيضاً على أبناء الجوف الطيبين الذين أشعر بثقة كبيرة أن لديهم استعداداً للتعاون مع السلطة المحلية والمشاركة الفاعلة في حل المشكلات والعوائق التي تعترض سير العمل المحلي والتنموي.

أوجه مختلفة

□ أشرتم في معرض حديثكم الى أن هناك اختلالات .. ما أبرزها ومن يتحمل مسؤوليتها؟

– الاختلالات لها أوجه عدة قد تكون نتيجة لقصور في أداء السلطة المحلية، ومنها في الجانب الامني. واعتقد ان الجميع يتحمل مسؤولية هذه الاختلالات دون استثناء – سلطة محلية، ومواطنين- بالاضافة الى خصوصية الجوف كمحافظة نائية مازالت في حاجة الى المزيد من التنمية حتى تصل على الأقل الى مستوى التنمية التي وصلت اليها محافظات أخرى.

□ ألا ترون أن عدم تقديم تشخيص واقعي للمشكلات لا يخدم التطلعات التي تنشدها محافظة الجوف؟

– عندما اقول يتحمل مسؤوليتها الجميع سلطة وآخرين فإن ذلك تشخيص واقعي وليس بالقول المطاطي الذي يحتمل اكثر من معنى وهذا يعني انني أقول ان السلطة المحلية تتحمل جزءاً من هذه المسؤولية ان هناك اشخاصاً فاشلين في الاجهزة المحلية وبعض الاجهزة المركزية هم من يتحملون المسؤولية.

شماعة

□ هل ستتعاملون مع هؤلاء الذين وصفتموهم بالفاشلين؟

– لا بالطبع وستتضمن خططنا وبرامجنا كل عنصر كفء قادر على البذل والعطاء، كما اننا لن نسمح لأولئك الذين يحاولون من وقت لآخر استخدام الجوف كشماعة.

□ من تقصدون بهؤلاء؟

– نقصد قيادات في السلطة المحلية وفي الاجهزة المركزية، كما اننا نقول لهؤلاء بالفم المليان: ان استخدامكم الجوف كشماعة ووصفها بالارضية غير القابلة للتطور والتحديث السريع لم يعد مجدياً وإن الخلل الحقيقي ليس في الجوف وإنما فيهم لأنهم لم يواجهوا مشكلات المحافظة بمسؤولية وباستشعار أكبر لمسؤوليتهم الوطنية.

□ هل بالإمكان ضرب مثال على هذه الحال؟

– الامثلة كثيرة وتعود الى تعدد المشكلات التي تعاني منها المحافظة ، فالقصور الامني يعود الى عدم وجود الامكانات المادية والبشرية اللازمة، أو لسوء التخطيط المركزي الذي يساوي الجوف بمختلف المحافظات دون أن يراعي خصوصيات الجوف، اوتعاطي الاجهزة المركزية مع قضاياها من داخل مكاتبهم في صنعاء دون أن يكلفوا أنفسهم النزول الميداني لمعرفة طبيعة المشاكل على الواقع.

□ هذا بالنسبة للمشكلات والاختلالات الناتجة بفعل إدارة الأجهزة المركزية .. فماذا عن اداء السلطة المحلية؟

– السلطة المحلية حتى اليوم لم تعمل وخاصة على صعيد المديريات وكذا الاجهزة الامنية ، والسبب يعود بصراحة متناهية الى أن الكثير من القائمين على هذه الاجهزة يتعاملون معها على أساس كونها وظائف تخص أنفسهم وليس المحافظة، وان دورهم كسلطة يقتصر على صرف المخصصات نهاية كل شهر عدا البعض وحتى لا نعمم ذلك على الجميع.

عملية التنمية

□ بصراحة ما أبرز المشكلات التي تواجه العمل المحلي بالمحافظة؟

– المشكلات اساسية وجوهرية وستظل عملية التنمية في الجوف غير ذات جدوى إذا لم يتم التعامل معها برؤية واضحة، اضافة الى عدم وجود الاستثمارات الخاصة التي يعول عليها تحقيق التحول المنشود بالجوف، ولاشك أنكم قد شاهدتم أن السلطة المحلية مثلاً تمتلك مبنى واحداً ويمثل سكناً وتعلمون مدى تاثير ذلك على ظروف أداء السلطة المحلية.

□ لكن كيف يمكن تحقيق ذلك في ظل أوضاع أمنية غير مساعدة؟

– كما أشرت هناك من يستخدم المشكلة الامنية شماعة للفشل والقصور وتخوين الغير..

□ إذاً ما أنتم فاعلون؟

– سنكرس جهودنا من أجل تحقيق ذلك وسنطلب من الاجهزة المركزية المعنية المزيد من العون والتفاعل مع خطط وبرامج النهوض بالجوف.. علماً أن هناك اختلالات أمنية أسبابها من نطاق المحافظة وبعضها من الداخل.

□ تتحدثون عن تعاون وتفاعل المواطن بالجوف بثقة عالية؟

– نعم وجميعنا متعاونون بل أنهم يحملون أجهزة السلطة المحلية بالمحافظة وأجهزة السلطة المركزية المسؤولية على اعتبار انهم يتفاعلون مع المشاكل بسلبية ويطالبون بضرورة التعامل الايجابي من قبل السلطات وبالصورة التي لا تشجع من يرغب في الخروج عن القانون، وأنت لاحظت مدى التفاعل الايجابي والرائع الذي أبداه المواطنون مع السلطة المحلية في إحدى القضايا الامنية، وهو تفاعل يجعلنا نثق بعظمة المشاركة الشعبية في ترسيخ وتجذير الامن والاستقرار.. وكل ذلك يعكس وعياً جديراً برصده والتعامل الايجابي معه ويعكس في نفس الوقت التناغم مع التوجهات الحكيمة لقائد المسيرة الوحدوية والتنموية فخامة الرئيس حفظه الله.

□ على صعيد مكافحة الارهاب.. ما الذي بوسعكم ان تفعلوه في ظل تعدد المشكلات التي تواجهكم؟

– الارهاب عدو التنمية.. عدو الوطن.. عدو الانسانية، ومواجهته تتطلب تضافر جهود أبناء الوطن سلطة ومعارضة، ولاشك أن بوسعنا أن نحدث تقدماً كبيراً إذا ما أخذنا بالتنمية كسلاح ذي حدين في مواجهة هذه الظاهرة التي تستغل عناصرها الارهابية المناطق الاكثر تخلفاً والاكثر بعداً حتى تمارس أعمالها المغلوطة.

واعتقد أن الحكومة قد وضعت استراتيجية لتنمية المناطق النائية وإخراجها من قيود العزلة، وأؤكد ثانية وثالثة وعاشرة أن أبناء الجوف مستعدون للتعاون الكامل من أجل وطنهم ومحافظتهم وتامين حياتهم من مخاطر هذه الظاهرة، فاهل الجوف خيرون ويريدون الاستقرار والتنمية ، وعلينا أن نساعدهم حتى تتمكن محافظتهم من اللحاق بشقيقاتها الاخريات من المحافظات.

خصوصية استثنائية

□ ألا تعتقدون أن مشكلة الزراعة واحدة من المشكلات التي تمثل منظومة شاملة ينبغي عليكم التعاطي معها في إطار خطة ورؤية واضحة؟

– لدينا رؤية تم إعدادها من خلال دراسة موضوعية لحالة المعطيات الحياتية بالجوف.، وتم اعدادها في إطار مشاركة فاعلة من قبل فعاليات عدة بالمحافظة. وأرجو أن أجد الفرصة قريباً لعرضها على المعنيين، حيث لابد من إعطاء الجوف خصوصية استثنائية مثل محافظات الضالع وريمة وعمران.

نقول ذلك صراحة لأن حال الجوف أسوأ مما كانت عليه هذه المحافظات قبل اعتمادها كمحافظات.. وذلك بهدف اكتمال رؤية واقتناع القيادات المركزية بمختلف مشكلاتها واحتياجاتها الماسة تحتاج الى زيارة من رئيس الحكومة ولو لبعض ساعات ومعه وزراء الخدمات والمؤسسات والهيئات حتى يروا بالعين ما تقنعهم به التقارير والرسائل.

□ لماذا لم توجهوا الدعوة لرئيس الحكومة؟

– وجهنا الدعوة وقد وعدنا بذلك في القريب ، ونامل ألاّ يطول الوقت ونحن بانتظار تلبية هذه الدعوة التي وجهناها باسم كل ابناء الجوف.

□ نلاحظ أنكم تركزون على المسؤولية الجماعية وليس الفردية..؟

– الجوف وواقعها وموقعها بحاجة الى الجهود الجماعية وانا واحد من القيادات الذين يكرهون الحديث عن المسؤولية الفردية ، ولا أحب أن أعد بشيء الا اذا كنت أدرك تماماً قدرتنا وإمكاناتنا على تحقيق ذلك.. دون ذلك لابد أن يحققه الجميع.

□ هل استفدت من تجارب من سبقوك من المحافظين؟

– لابد أن نستفيد من تجاربهم الناجحة وأن نتجنب الوقوع في مزالق ما وقعوا به من اخطاء.

□ كلمة أخيرة:

– أدعو كل الصحفيين والاعلاميين الى زيارة الجوف.. من منطلق مسؤوليتهم الوطنية والمهنية أن يشاركوا بفاعلية في تشكيل الصورة الكاملة عن الجوف، في تحقيق ما ننشده من تحول مهم ووضع حد لشائعة الخوف من الجوف، وهي شائعة أخذت حجماً أكبر من حجمها واستغلت كشماعة من قبل البعض لإخفاء اخطائهم وقصورهم.. وعلى الاعلاميين أن يدركوا تماماً مدى سعادة أبناء الجوف عندما يجدون اهتماماً بمحافظتهم عبر أية وسيلة إعلامية..إنها ستجعلهم يشعرون بأنهم ليسوا وحدهم وإنما معهم كل أبناء الوطن من المهرة إلى صعدة.. وحبذا أن نجد هذا التفاعل الاعلامي قريباً.■

هناك من ينظرون للسلطة المحلية بالمديريات كوظائف تخصهم

الاختلالات الامنية والادارية يتحملها الفاشلون

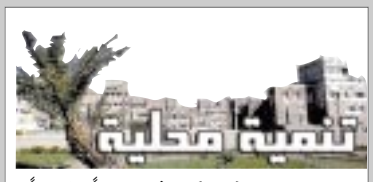

(٤٢) مشروعاً مائياً لريف المحويت

■ تقوم الهيئة العامة لمياه الريف بمحافظة المحويت حالياً بتنفيذ (٤٢) مشروعاً على مستوى مديريات المحافظة بكلفة اجمالية تزيد عن (٢١٢) مليون ريال، منها ٨١ مليوناً لتنفيذ (١٥) خزاناً لمياه الشرب في عدد من عزل ومناطق مديريات: «بني سعد، الخبت، الرجم، جبل المحويت» إضافة الى مشاريع أخرى عبارة عن صرف مضخات لمشروعي مياه الشرب ببني المصعب -بمديرية الرجم، وبيت قطيشة بمديرية الطويلة، وصرف أنابيب لمشاريع عزلتي بني العشال والعزكي، والعرقوب والذاري.. الى جانب تركيب (٣) مضخات لمشروع مياه عزلة الجرادي بالرجم ضمن مشروع برنامج المساعدات والمنح الاجنبية..

وأكد مدير فرع مياه الريف بالمحويت محمد النزيلي حرص الهيئة على توسيع خدماتها وإيجاد وتوفير مياه الشرب لكافة المواطنين بالمحافظة ضمن الخطط التي تهدف الى تغطية جميع مديريات المحافظة وفق مبدأ العدالة في توزيع المشاريع بدءاً من المناطق الاكثر احتياجاً لهذه الخدمات.■

جبن الضالع تحتفل بافتتاح مشاريعها

■ تم الاسبوع الماضي بمديرية جبن -محافظة الضالع افتتاح (٥) مدارس أساسية وثانوية، إضافة الى وضع حجر أساس لمدرسة القادسية بنعوة، وتبلغ كلفتها نحو (٣٤٨) ألف دولار و (٣٨) مليون ريال.. كما قام المحافظ علي قاسم طالب بافتتاح عدد (٤) مشاريع مياه بكلفة اجمالية (٥٨٥) ألف دولار يستفيد منها أكثر من (٥٥٠٠) نسمة، كما تم افتتاح المرحلة الأولى من مشروع نادي شباب جبن بكلفة (١٥) مليون ريال.■

مشروع لإنعاش «ميدي» سياحياً

■ يجري خلال الايام القادمة الإعداد للبدء بتنفيذ مشروع كرنيش ساحل ميدي السياحي بمحافظة حجة – الذي تنفذه السلطة المحلية (١٥٠) مليون ريال.. المشروع حسب مسؤولين سينعش المنطقة اقتصادياً وسياحياً وسيوفر عدداً من فرص العمل لشباب المنطقة والمحافظة بشكل عام.تبلغ مساحة المشروع (٣٠٠) متر وتتضمن بناء شاليهات واستراحات خاصة بالعائلات والزائرين وبسياج إضافة الى مجموعة من المرافق الخدمية الاخرى التي سيتضمنها المشروع الذي يعول عليه تنشيط الحركة السياحية والاستثمارية في المواقع السياحية والاستثمارية التي تتميز بها محافظة حجة.■

طريق «عمران -السودة -الأهنوم» قريباً

■ «الميثاق»:

يتوقع أن يستفيد من مشروع طريق «عمران –السودة– الأهنوم» الذي سيبدأ تنفيذه خلال الأيام القليلة القادمة أكثر من ٣٠٠ ألف نسمة ويمر بثمان مديريات هي «الصرارة، جبل عيال يزيد، سوير، السودة، حبور ظليمة، الأهنوم، العشة».. محافظ عمران.. الأخ كهلان مجاهد أبو شوارب اعتبر المشروع من المشاريع الاستراتيجية التي حظيت بها المحافظة في ظل الرعاية والاهتمام لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بالمحافظة للنهوض بأوضاعها التنموية.. مؤكداً استعداد السلطة المحلية بالمحافظة تذليل الصعوبات التي تعترض أعمال التنفيذ.. وبتنفيذ المشروع تكون قد استكملت عملية ربط جميع مديريات المحافظة الـ٢٠ بشبكة الطرقات الحديثة.

ويبدأ من مدينة عمران باتجاه طريق عمران صعدة وينتهي بمحافظة حجة وطريق حرض حوث عاهم بطول «١١١»كم بتمويل من الصندوق السعودي للأنماء بنحو ٣٨ مليون دولار تساهم الحكومة بـ٢٠٪ من اجمالي المبلغ.. وقد جرى التوقيع على اتفاقية التنفيذ الاسبوع الماضي بوزارة الاشغال بصنعاء.■

لضمان عدالة توزيع المشاريع..

فرق ميدانية تطابق بيانات منجزات الحكومة في المحافظات

■ تجد الحكومة في تضارب وتباين واختلاف المعلومات والاحصاءات الصادرة عن المحافظات عقبة وتحدياً كبيراً أمام عملية التنمية والنمو الاقتصادي والاجتماعي.. فظاهرة تعثر المشاريع التنموية على مستوى المديريات والمحافظات واختلال التوازن الاقتصادي وغياب العدالة في توزيع المشروعات وتنفيذها أرجعه مسؤولون حكوميون لذلك التناقض والتناقص في المعلومات والمبالغة أيضاً سيما فيما يرتبط باعتمادات المشاريع واحتياجات المحافظات والمديريات.. والتخاذل عن أداء المهام والمسؤوليات ما جعلها عرضة لكثير من الانتقادات الداخلية والخارجية.

رئيس مجلس الوزراء د. علي محمد مجور في لقاء سابق بمسؤولي الوزارات وممثلي المحافظات انتقد غياب المعلومات والإحصاءات الدقيقة لمشاريع المحافظات وأساليب المغالطة في البيانات الخاصة بإنجازات الحكومة للمشاريع التنموية والخدمية.

داعياً الى الالتزام بالمصداقية والدقة والموضوعية في وضع الخطط والاحتياجات التنموية للمديريات بما يمكن من تجاوز الاختلالات وتصويب الاخطاء ورفع كفاءة الإدارة للموارد المتاحة (الضئيلة) واستغلالها بشكل أمثل، ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتحجيم الفقر وتنمية وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لإيجاد فرص عمل والإسهام الفاعل في تصويب مسارات عملية الاصلاحات المالية والإدارية.

تحديد الأولويات

انعدام قاعدة بيانات دقيقة وواضحة وشفافة ليست صفة خاصة او حصرية على المحافظات بقدر ما هي عامة تفتقدها معظم مؤسسات ومصالح الدولة سيما ما يتعلق بالعمليات الاقتصادية والتنموية، وذلك لاعتماد الحكومة على عدة مصادر ما ينتج –حسب الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة – معلومات متباينة تنقصها الموضوعية ومعظمها يكتنفها الغموض، وفي أحايين كثيرة التكرار خصوصاً في الجانب المتعلق بتنفيذ المشروعات الخدمية والتنموية ما يؤدي الى تعثرها وإهدار اعتماداتها دون أن تحقق فائدة مرجوة.. وهكذا سنوياً.

ونتيجة للخطر المتراكم من سنوات على النمو الاقتصادي وتحذيرات الخبراء من غياب قاعدة معلومات سليمة وبيانات دقيقة بدأت الأمانة العامة لمجلس الوزراء بإدراك تاثيرات ذلك الخطر وانعكاساته على التنمية المجتمعية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها بتنفيذ نزول ميداني منذ ستة أشهر بهدف المراجعة والتقييم للمنجزات الحكومية خلال ست سنوات (٢٠٠٣–٢٠٠٨م) في كافة محافظات الجمهورية ومطابقتها مع المعلومات والبيانات المركزية المعتمدة في الوزارات.. والعمل على بناء قاعدة بيانات ومعلومات موحدة على مستوى كل محافظة وعلى مستوى الجمهورية ، وحسب الاخ عبدالحافظ السمة أمين عام رئاسة مجلس الوزراء – فإن بناء القاعدة سيساعد على توحيد المعلومات وتحديد أولويات الحكومة وعمل الوزارات طبقاً واحتياجات ومتطلبات المواطن من المشاريع الخدمية والتنموية.

وأشار السمة الى أن امتلاك قاعدة بيانات ومعلومات سليمة ودقيقة ستمكن الحكومة من التحليل والمقارنة الصحية واستخلاص المؤشرات التي تخدم الأداء والتوجهات المستقبلية للحكومة وكذا تحديد الأولويات وتوزيع المشاريع بصورة عادلة ومتوازنة يضمن عدم اختلال الميزان التنموي والنمو الاقتصادي في عموم المحافظات وبما يخدم كافة شرائح المجتمع في الريف والحضر.. كما يأتي مواكباً لما وعدت به الحكومة في إطار المحور الثاني من البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية.

● السمة: الفرق ستقيّم إنجازات الحكومة خلال ستة أعوام وتحدد مكامن الضعف والإخفاق وأسباب تعثُّر المشاريع الخدمية

وأوضح أمين عام رئاسة الوزراء أن المرحلة الثانية من مشروع بناء قاعدة المعلومات التي بدأت الاسبوع الماضي على مستوى محافظات الجمهورية ستعمل على التأكد من صحة البيانات والمعلومات التي سبق جمعها والمتعلقة بالإنجازات الحكومية خلال ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨م ومدى التزامها بتنفيذ برامجها الانتخابية (البرلمانية، المحلية، الرئاسية) وكذا البرنامج العام وخطط التنمية الخمسية.

احتياجات المستقبل

وتواصل الفرق الميدانية اجتماعاتها ولقاءاتها مع المسؤولين التنفيذيين والمحليين بالمحافظات لمعرفة حجم الانجازات للمشاريع والإشكالات والصعوبات التي تعترض استكمالها وأسباب تعثرها واقتراح السبل والمعالجات الكفيلة لذلك في نموذج استمارات فنية تم إعدادها لهذا الغرض من قبل الأمانة العامة لرئاسة الوزراء.. كما تطرقت اللقاءات الي الآليات المتعلقة بوضع معدلات النمو والمؤشرات المعيارية للمشاريع المنجزة ونسبة تغطيتها على مستوى المحافظة والمديريات واحتياجاتها المستقبلية، وأيضاً مدى تلبيتها لمتطلبات المجتمعات المحلية في الريف والحضر على المدى البعيد والقريب والتطورات التي يجب مواكبتها في عمليات التوسع للمشاريع ذات الجدوى الاجتماعية والاقتصادية..

مسؤولون محليون أشادوا بهذه الخطوة المهمة.. مؤكدين أنها ستحل كثيراً من الإشكالات والنزاعات الحاصلة في عدد من المناطق وتحد من الاختلالات والعبث الحاصل في الموارد والاعتمادات المالية. ■